

יְהוָה אֱלֹהֵינוּ יִשְׁמְרֵנוּ וְיִשְׁכַּלְנוּ

[illegible]

والله اعلم بالصواب

[illegible]

ما اعتمدتها الا كبرية بقرارة المميز مع ما
حيث وبأسرع اصل البنات التي

[illegible]

١ - لقد كانت محكمة التمييز وفي قرارها المشار إليه أعلاه قد قررت بقبول القرار
- : في ١٢

[illegible]

— : ٢٢٢ : ٢٢٢ : ٢٢٢

॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

المؤمنين يقول المؤمنون وويل للمؤمنين

۴۰. مَنْ كَفَرَ بَعْدَ إِيمَانِهِ

والتي واصلت دون العقوبة التي كانت مستحقة لها بغيرية بأكثر من الكبرياء الخاضعات المحكمات : انما

[illegible]

... זרמא

ففي الموقوتين وتيرة عودته بعد سنة (المئين) أخذت في المدعو
شهادته كان يجوز للمور أن يشترط أن يكون له : " ... " : ٢١ محاسبة وعلى ص
في كافي من أحاطها ومجالاتها للعقل والمنطق ، علماء بأن هذا الشاهد قد أكد وفي نفس
وتعطينا فرائدا عند اعتبارها لتأثيرها في حياة الإنسان والجماعة والصريح والمصريح

[illegible]

بستاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

10

ببـ الاطلاع على أوراق الدعوى وتلقيها والمداولة

قانوناً نجد أن وقائعها تتلخص في أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى قد أحالت المتهمين :-

المؤمنين

لنحاذرهما أمام هذه الحكمة عن التلذذ القليل :-

١. جناية القتل خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات.

٢. جبة حمل وحيلزة أداه حادة خلافا للمادة ١٥٦ عقوبات.

٣. جزة السكر المقرن بالشعرب خلافا للمادة ٣٩٠ عقوبات .

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وتوصلت قناعتها إلى الواقعة الجرمية

الثانية حيث اطمأنت إليها وأخذت بها وهي أنه بتاريخ ٢٠٠٣/٦/١٧ حيث صادق في بلدة

الشركة المسماة ذلك اليوم)

وهذا لك

وَأَحَدُ الْمَخَازِنِ الْفَارِغَةِ

حصل خلاف فيما بين المغفور والمتمم ونتيجة لهذا الخلاف أقام

بواسطه پدیه (بوکس) علی وجه فسط علی
 علی ضرب المتهم
 المغدور

أثرها المنته

الدخالات القريبة من المخزن وبها نحو الي مدة لا تتجاوز الربع ساعة عاد المغنور

بهما في نفس المكان
إلى نفس المكان ويديه سكينتين حاول ضرب المتهم

ويمكن المتواجدين في المكان من إخلاء السبيلين من يد المغرور وبعدها غادر المغرور

أكرم إلى السوق في حين توجه المتهم والمتهم وشاهد النيابة

إلى السوق إلى إحدى بيارات الموز القريبة هناك حيث جلسوا هناك

وَأَتَسَاءَ جُلُوسَهُمْ اجْتَرَهُمُ الْمُتَّهَمُ بِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَسُوقَ لَشْرَاءِ دُخَانٍ وَبِالْفِعْلِ غَادِرٌ

المكان إلا أنه لحق بالمغفور أكرم وقام بضربه بواسطة (شرشار موز) على يده اليمنى

٤. عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المتهم وهي الحبس لمدة سنة أشهر والرسم والغرامة عشرة دنائير والرسم محسوبة له مدة التوقيف مع مصادرة الأداة الحادة حال ضبطها وحيث أنه قد أمضى مدة محكوميته موقوفاً فتقرر المحكمة الإفراج عنه حالاً ما لم يكن موقوفاً أو محكوماً لأي دواعٍ آخر.

٥. عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة حمل وحيارة أداة حادة بحدود المادة ١٥٦ عقوبات والحكم عليه عملاً بذات المادة بالحبس لمدة ستة أشهر والرسم مع مصادرة الأداة الحادة موضوع القضية حال ضبطها .

٦. عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب بحدود المادة ٣٩٠ عقوبات والحكم عليه عملاً بذات المادة بالحبس لمدة أسبوع واحد والرسم .

٧. عملاً بالمادة ٢/٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية القتل القصد بحدود المادة ٣٢٦ عقوبات .

وعملناً على قرار التجريم تقرر المحكمة عملاً بالمادة ٣٢٦ عقوبات وضع المجرم بالشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة والرسم و عملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه وهي الوضع بالشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمس عشرة سنة محسوبة له مدة التوقيف التي أمضاها والمذكورة في مستهل هذا القرار .

بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً طالباً

لسم برئض المتهم

نقضه للأسباب الواردة بلاحقة التمييز المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٣٠ .

كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية عملاً بالمادة ١٣/١٣ من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها عن محكمة الجنايات الكبرى مميزاً بحكم القانون وبتاريخ ٢٠٠٥/١/١٢ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالبة خطية طلب بنهايتها قبول التمييز شكلاً وتأييده موضوعاً .

التي لا خلاف في ذكر الواقع التي شهد عليها المتهمون الشهود الشهادة العامة ليس فيها تناقض يستدعي أمّا ما أثاره المميز من وجود تناقض في شهادات شهود الشبهة فإبنا نجد أن

المستند إليه المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات .

بجناية القتل هو المتهم ونجد أن هذه الشبهة كافية لإحريم المتهم

توفي عن إقائه بأنه تشاجر مع المغمور وقام بضربه واعترف بأن الذي قام بضربه

قد أثبت القضي عليه وقامت بالحقيق معه وبعد أن عرف أن المغمور

(شريش الموز) حتى سأل الدم منه وتوجه حسن إلى الشريط لتقديم شكوى ضد المغمور

على أن يقوم بضربه على كفة بواسطة المتهم مع المغمور بالاعتقال

شكوى ضد المغمور أكرم بعد أن أبانه بأن المغمور يتورق بتقديم شكوى وقد قام

بالتقديم إلى بشار أن المتهم من طلب وأنه المتهم (شريش موز) على يده

المغمور أخبرهم بأنه قام بضرب المغمور منته عن الدماء أخبرهم بأنه قام بضرب المغمور

وأنه قام بضرب المغمور (والشيش الذي يئسه في قديمه) ويديه ملاحظة بالمادة

أن أخبرهم بأنه يريد الذهاب إلى السوق إلى الذهاب الذي يريد

المكان بعد المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

المكان من قريته موزة إلى المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور المغمور

[illegible][illegible]

1.

၇၂၆၇၈၉၁၀၁၁၂၃

[illegible]

٥٠. ٥١. ٥٢. ٥٣. ٥٤. ٥٥. ٥٦. ٥٧. ٥٨. ٥٩. ٦٠.

بشهر ربيع الثاني سنة ١٤٠٥ هـ الموافق ١٩٨٥ م (بجناية شهادته الزور والحكم عليه بالإشغال المؤقتة مدة سنة ونصف)

[illegible]

١. أقول ان الشاهد المذكور

- 11 -

[illegible][illegible]

على الأرض عندها هرب المغدور وبعد حوالي ٤ إلى ٥ دقائق عاد المغدور وكان يحمل في كل يد من يديه سكين ويلحق به رجل آخر صاحب ملحمة ... كان يجره ويطلب منه إصادة السكاكين وكان المغدور يسب ويشتم ... فقمنا نحن المتواجدين أنا صاحب الملحمة ... وبمسكه وأخذنا منه السكاكين ... في هذه الأثناء قام المغدور بالهرب عندها لحق به المشتكى عليه وبعد حوالي خمس دقائق أو أقل عاد المشتكى عليه إلينا ونحن جالسون في الكرم وكان لباسه مليء بالدماء حيث شاهدنا الدماء على بنطلونه من الجزء السفلي وكذلك بلوزته ... وأن المغدور قام بنز المشتكى عليه نزة قوية على وجهه وسقط على الأرض ... وحضر المشتكى عليه وقام بإعطائه ربيعة ... فقال المشتكى عليه للمشتكى عليه هسه به يشتكي علينا حيث قام بمزج البلوزة التي يرتديها وقام بضربة على ظهره بواسطة شرشار الموز ضربة واحدة حيث ضربه ضربة أخرى بشرشار الموز من أجل أن تكون الضربة قوية وكان ذلك باتفاق ما بين من أجل أن تكون هناك قضية مقابل قضية وطلب أن يذهب إلى المركز الأمني ... شاهدت شرشار الموز مع المشتكى عليه

٥. الملف التحقيقي بكامل محتوياته المبرز م/١ .

هذه هي البيئة التي نأخذ بها ونطمئن إليها ونقول عليها في تكوين قناعتنا حيث أنها جاءت منسجمة ومويدة بعضها لبعض وطافحة ومتوافقة ولم ترد أية بيئة أخرى تتال منها أو تدحضها وأن البيئة الدفاعية المقدمة جاءت متناقضة ومخالفة لأحكام القانون ولا يمكن الركون والاطمئنان إليها مما يتعين معه استبعادها .

ففي التعبير عن القانوني :-

و بتطبيق القانون على الواقعة التي خاضت إليها المحكمة تجد أن ما قام به المتهم يوم الحادث وهي إقدامه على ضرب المغدور على يده اليمنى بواسطة شرشار الموز أدى إلى قطع العضلات والشرابين والأوردة الدموية وتم تعليل سبب الوفاة بالنزف الدموي الشديد الناتج عن قطع الأوعية الدموية للمرفق الأيمن .

هذه الأفعال الصادرة عن المتهم
يقيني بأن نيته قد اتجهت إلى قتل الممدور أكرم وإزهاق روحه ببليل استخدا منه الأداة
الحادة (شرسار موز) وهي من الأدوات القاتلة بطبيعتها وأنها تسببت في قطع الأوردة
الدموية للمرقق الأيمن مما نتج عن ذلك نزف دموي حاد أدى إلى الوفاة فإن الأفعال التي
قارفها المتهم وفق ما تقدم تشكل سائر عناصر وأركان جناية القتل القصد خلافاً لأحكام
المادة ٢٣٦ عقوبات .

[هذا وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة عملاً بالمادة

بجایه القتل

٢/٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم

القصد خلافاً لأحكام المادة ٣٢٦ عقوبات ، وعطفاً على قرار التجريم تقرر المحكمة عملاً بالمادة ٣٢٦ من قانون العقوبات وضع المجرم

بالإشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة و الرسوم محسوبة له مدة التوقيف [

لم يرتضِ المحكوم عليه بهذا القرار قطعاً فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة فيه ، كما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق القضية كون الحكم الصادر فيها مميّزاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى ، وقدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها رد التمييز وتصديق الحكم المطعون فيه .

وَعَنْ أَسْمَاءَ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

وفيهما يعني الطاعن على محكمة الجنايات الكبرى خطأها فيما توصلت إليه من وقائع واستخلاصات .

وفي ذلك نجد أن محكمة الجنايات الكبرى قد ركزت في تكوين عقيدتها في أن المستهم الطاعن قد ضرب المغدور بشار الموز على يده مما أدى إلى النزف الدموي الحاد الناتج عن قطع الأوردة الدموية الرئيسية للمرفق الأيمن ومن ثم الوفاة إلى البيانات التالية أمام المحكمة :-

١. أقوال الشاهد الدكتور

٢. أقوال الشاهد

يُجرب المغدور بأن يشهد المغدور فقد شهد بأن يشهد المغدور
فإنما يتعلق بالشاهد فالحق المتيقن

[illegible]

۱. اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلٰى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ
وَعَلَى كُلِّ مُتَّقٍ وَّابْتَدِئْ بِهٖ الْخَيْرَ

فإن هذا الشاهد قد شهد بأن
فإن هذا الشاهد قد شهد بأن

[illegible]

• གཞི་ལྟོས་བྱེད་པའི་རྒྱུ་རྐྱེན་གྱི་

3. 4. 5.

५०॥

مابعد

-١٦-

لون ابيض - ولم يشر إلى رقمها - وأنه شاهد آثار دماء على باب البكب الأمامي وكذلك دماء على المقعد الأمامي وكذلك زجاج مكسور على الكرسي الأمامي والدماء الموجودة على الأرض بمساحة ٤x٤م تصل إلى الشارع الفرعي .

وحيث أن هذا الكشف هو بينة رسمية صادرة عن المدعي العام صاحب لاية في التحقيق وبأن محكمة الجنايات الكبرى قد أغفلت التعرض لهذه البينة ومدى أثرها في النفي أو الإثبات على ضوء التقرير الطبي المعطى من الدكتور
شهادته على هذا التقرير .

وعليه وتحقيقاً للعدالة وإظهاراً للحقيقة وفقاً لأحكام المادة ٢٢٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية فقد كان على المحكمة أن تستدعي المدعي العام وتوضح منه عن تقرير الكشف الذي قام بتنظيمه والاستماع إلى الطبيب الشرعي الآخر الذي اشترك مع الدكتور
في تنظيم التقرير الطبي الدكتور
حول طبيعة

الأداة التي أدت حدوث الإصابة وهل تتوافق وأن تكون ناتجة عن شرشار موز أم كسر الزجاج بقبضة اليد وسحب اليد من شباك السيارة المكسور زجاجة ومن ثم إعادة وزن البينة المقدمة في الدعوى وإصدار القرار مقتضى .

وعليه تكون هذه الأسباب واردة على الحكم المطعون فيه لذا نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى محكمة الجنايات الكبرى للتفسير بالدعوى وفق ما أسلفناه ومن ثم إصدار القرار مقتضى [.

بعد ان أعيدت الدعوى إلى محكمة الجنايات الكبرى اتبعت النقض واستمعت إلى أقوال المدعي العام الذي قام بالكشف على البكب الذي كان يركب به المغدور وعلى مكان الحادث ولم تتمكن من سماع الشاهد الدكتور
لسبب عمله في الأردن ومغادرته البلاد إلى السعودية كونه سعودي الجنسية.

وبتاريخ ٢٠٠٧/٥/٢٨ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى قرارها بالأكثرية رقم ٢٠٠٧/٩١٦ قضى بتجريم الطاعن بما اسند إليه والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس عشرة سنة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف من تاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٩ ولغاية ٢٠٠٦/٣/٢٦ ومن تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٧ ولا يزال .

لم يرتض المحكوم عليه بهذا القرار قطعن فيه بهذا التمييز للأسباب الواردة فيه وكما رفع النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى أوراق الدعوى كون الحكم الصادر

مبايعه

-١٧-

فسيها مميذاً بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى ، كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها رد التمييز وتصفيق الحكم المطعون فيه.

وفي الموضوع وقبل البحث بأساليب التمييز :-

نجد أن ما يستفاد من أحكام المواد ٢٩٢ إلى ٢٩٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية أنه على المحكمة التي أحييت إليها أوراق القضية وهي من درجة المحكمة التي أصدرت الحكم بالأساس أن تتولى بنفسها رؤية الدعوى بحضور المدعين الشخصيين إن وجدوا وبحضور وكلاء تعيينهم للمحكوم عليهم إن كانوا قد توفروا وحيث أن مستلزمات إجراءات المرافعة في الدعوى وصدر الحكم فيها بحضور الأطراف أن تستمع المحكمة للحالة إليها الدعوى مجدداً إلى كافة البيانات التي سبق وأن استمعت إليها المحكمة الأولى والأدلة التي يقدمها طالب إعادة المحاكمة ثم تقوم بوزن البينة التي استمعت إليها بنفسها وتقوم بإصدار الحكم المناسب (تمييز جزاء رقم ٢٠٠٧/١٠٠ هيئة عامة).

وحيث يتبين لمحكمنا أن محكمة الجنايات الكبرى لم تنفذ بالمفهوم المنصوص عليه في المادة ٢٩٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية بالشرع بالمحاكمة من جديد والاستماع إلى بيناتها فيكون قرارها سابقاً لأوانه .

لهذا ودون حاجة للبحث بأسباب الطعن في هذه المرحلة تقرر نقض وإعادة القضية إلى مصدرها لإجراء المقتضى.

قراراً صدر بتاريخ ٤ رمضان سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٠٠٧/٩/١٦ م

القاضي الرئيس



عضو



عضو



عضو



عضو



رئيس الدائرة

دقيق

س.أ. ١